حلّت في المرتبة الخامسة خليجياً بـ 7٪ من إجمالي المبالغ المتوقع صرفها بواقع 325 مليار دولار

الكويت تخطط لإنفاق 22,4 مليار دولار على مشاريع النفط والغاز

■ السعودية تستحوذ على أكبر حصة من المشاريع النفطية النشطة بـ 176 مليار دولار

محمود عيسى

كشف «تقرير النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا 2023ـ2024» عن أن الانفاق المخطط له في دول الخليج على مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات يبلغ نحو 325 مليار دولار، فيما تحظى الكويت بنحو 7٪ من إجمالي الانفاق بواقع 22,4 مليار دولار لتحل في المرتبة الخامسة خليجيا.

وتصدرت الإمارات حجم الانفاق المستقبلي على النفط والغاز خليجيا إذ استحوذت على نحو 29٪ من الانفاق بما قيمته 93,9 مليار دولار، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية مستحوذة على نحو 26٪ من الانفاق بما قيمته 84,4 مليار دولار.

وحلت عمان في المرتبة الثالثة بحجم انفاق مخطط له على مشاريع النفط والغاز يبلغ نحو 79 مليار دولار بما نسبته 24,3٪ من إجمالي الانفاق المستقبلي على المشاريع في المنطقة، بينما حلت قطر في المرتبة الرابعة بنحو 40,1 مليار دولار بما نسبته 12,34٪ من إجمالي الانفاق، فيما حلت البحرين في المرتبة السادسة بـ 5,1 مليارات دولار.

المشاريع النشطة

وتطرق التقرير إلى أن قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات مجتمعة تشكل ثاني أكبر القطاعات تاريخيا في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمت ترسية عقود تزيد قيمتها على 280 مليار دولار خلال العقد الماضي، فيما استعرض حجم مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات النشطة في المنطقة وتحديدا 14 دولة والتي بلغ حجم مشاريعها 868,7 مليار دولار، تحظى دول الخليج الـ 6 وحدها بنحو نصف قيمة تلك المشاريع بـ 415,5 مليار دولار.

وتصدرت السعودية حجم المشاريع النشطة في الخليج المنطقة بنحو 176 مليار دولار تشكل في مجملها أكثر من 42٪ من المشاريع بالخليج، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بنحو 82,9 مليار دولار لحجم المشروعات النشطة، وحلت في المرتبة الثالثة خليجيا قطر بنحو 79,6 مليار دولار، فيما جاءت عمان رابعا بـ38,4 مليار دولار، وحلت الكويت خامسا بـ22,3 مليار دولار لتأتي البحرين في المرتبة السادسة بـ16,3 مليار دولار.

أما على مستوى المنطقة فقد حلت إيران في المرتبة الثانية بعد السعودية بحجم مشروعات بلغت 141,9 مليار دولار، يليها العراق بـ 137,9 مليار دولار، ومصر رابعا بـ 87,6 مليار دولار.

وذكرت «ميد» أنه في ضوء تخلي العالم عن اعتماده الذي دام قرونا من الزمن على الوقود الأحفوري، ولما كان منتجو النفط في المنطقة معنيين بهذا الامر نتيجة الاهمية التي تشكلها ايرادات الهيدروكربون على اقتصاداتهم، فإن التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة يمثل تغييرا جوهريا في نموذج أعمالهم، وبالتالي ففي الوقت الذي تتغير ميول عملائهم فإن عليهم ايضا ان يتغيروا.

واستجابة لهذه التطورات، تبادر شركات النفط الوطنية الرائدة في المنطقة الى تطبيق سياسات واستثمارات جديدة تمكنها من الاحتفاظ بموقعها في طليعة قطاع الطاقة العالمي، وتركز السياسة على تنويع الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة وأنواع الوقود، وعلى الحفاظ على احتياطيات الهيدروكربون، وعلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال التكنولوجيا النظيفة وخفض الاستهلاك.

وفي الوقت ذاته، تتحول شركات النفط في المنطقة عن عملائها التقليديين في الغرب نحو أسواق جديدة في الصين والهند وجنوب شرق آسيا، وهذا من شأنه جلب عملاء وموردين وممولين جدد إلى قطاع النفط والغاز في المنطقة.

ولكن حتى مع حدوث مثل هذه التغيرات العميقة الجذور، فإن منتجي النفط والغاز في المنطقة يدركون أن الهيدروكربونات ستبقى أكبر مصدر للطاقة في العالم لعقود قادمة، حتى بعد أن يبدأ نمو الطلب على النفط في التباطؤ، كما يعلمون أن تكاليف الإنتاج المنخفضة تمنحهم ميزة كبيرة. ونتيجة لذلك، فإنهم يستثمرون بكثافة لتوسيع طاقتهم الإنتاجية سواء في قطاع التنقيب والانتاج او التكرير والتوزيع والتخزين والنقل.

وبينما كانت العناوين الرئيسية في عامي 2020 و2021، تنصب على تعليق المشاريع، وتقليص ميزانيات اصحاب المشاريع والتأخر في تنفيذها، فضلا عن فسخ العقود، وتقليص اعداد الموظفين، فقد شهد الوضع في سوق مشاريع النفط والغاز الإقليمية تحسنا كبيرا وبشكل ملحوظ في العام الماضي، الذي شهد ترسية منتجي النفط والغاز والبتروكيماويات في المنطقة عقودا بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار.

ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في عام 2023 بأكثر من الضعف، ومع الارتفاع المطرد في عدد المشاريع التي تدخل مرحلة التنفيذ وضخامة حجم العقود المقرر ترسيتها هذا العام، فإنه من الضروري ان تتصدى صناعة المشروعات الإقليمية لمعالجة مسألة الموارد البشرية.

مشاريع الغاز.. الأكبر

وفي شأن المشاريع المخطط لها، برز في التقرير أن قيمة مشاريع الغاز المخطط لها باعتبارها القطاع الأكبر، تليها المواد الكيميائية في المرتبة الثانية، مما يشير إلى تغير اتجاهات النفقات الرأسمالية.

عطاءات التنقيب والإنتاج

حول العقود المستقبلية، قال التقرير ان هناك العديد من المناقصات في مرحلة تقديم العطاءات عبر قطاعات التنقيب والإنتاج في المنطقة، وتمتلك الإمارات والعراق والسعودية أكبر حصة من هذه المشاريع على المدى القصير.

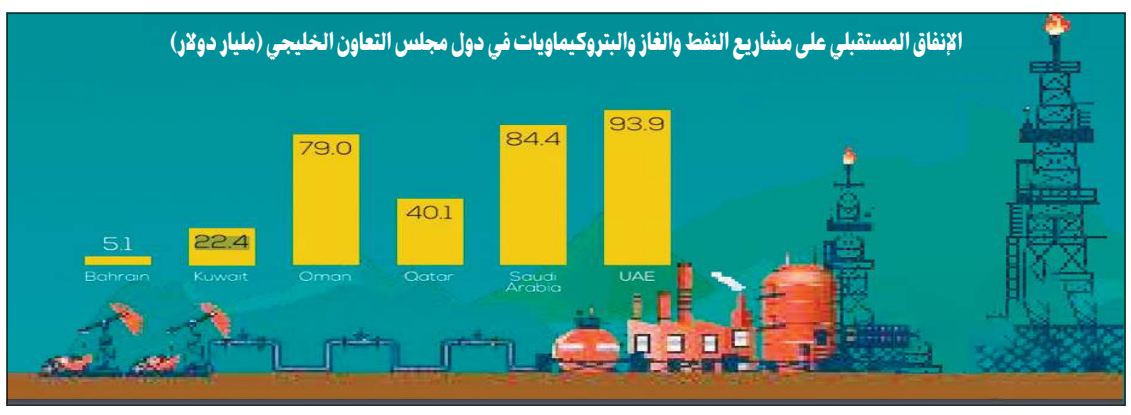

أرامكو و«قطر غاز».. أهم الملاك

تطرق التقرير إلى أهم مالكي المشاريع إذ تتصدر قائمة كبار العملاء شركات النفط الوطنية الخليجية، حيث احتلت شركة أرامكو السعودية المرتبة الأولى، وتأتي شركة قطر غاز في المرتبة الثانية بسبب برنامجها الضخم للتوسع في الغاز الطبيعي المسال.

الشركات اليابانية والكورية عادت بقوة

حول كبار المقاولين، أوضح التقرير ان شركات المقاولات الأوروبية تتمتع بالسيطرة على اسواق المشروعات التي يجري تنفيذها وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء في المنطقة، مع عودة الشركات اليابانية والكورية الجنوبية الى ساحة هذه المشاريع بقوة.

الجمعية بصدد توقيع بروتوكول تعاون مع «اتحاد الجمعيات»

المانع: «جمعية حماية المستهلك» ترصد أسعار السلع قريباً

■ تكليف فريق متخصص من الجمعية القيام بالمهمة.. ورفع تقرير دوري بالأسعار

طارق عرابي

كشف رئيس جمعية حماية المستهلك مشعل المانع عن نية الجمعية توقيع بروتوكول تعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، يتم السماح من خلاله للجمعية برصد ومتابعة أسعار السلع والمواد الغذائية في مختلف الجمعيات التعاونية ورفع تقرير دوري بشأنها لاتحاد الجمعيات التعاونية.

وقال المانع في تصريح لـ «الأنباء» إن التعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية إنما يأتي من باب مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على الأسعار، مثمنا في هذا الصدد الدور الكبير الذي يلعبه رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالوهاب الفارس في هذا الصدد، وبالأخص فيما يتعلق بحماية المواطنين والمقيمين، بل ومختلف فئات المستهلكين من الاستغلال المتعمد من قبل البعض.

وأضاف أن بروتوكول التعاون بين جمعية حماية المستهلك واتحاد الجمعيات التعاونية سيتيح لجمعية حماية المستهلك تكليف فريقها المتخصص برصد ومتابعة الأسعار في الجمعيات التعاونية، ومن ثم تقديم تقرير مفصل بالتغيرات التي تطرأ عليها بين الحين والآخر لاتخاذ اللازم بشأنها، مبينا أن دور الجمعية في هذا الجانب سيكون دورا رقابيا لا أكثر، وأن هذا الدور نابع من منطلق إشراك المجتمع المدني في توفير الدعم والحماية والتوعية لجمهور المستهلكين.

وفي الإطار ذاته، أكد المانع أن جمعية حماية المستهلك بصدد إطلاق قناتها التوعوية عبر اليوتيوب اعتبارا من يوم الأربعاء المقبل، حيث من المقرر أن تلعب هذه القناة دورا رئيسيا في توعية المستهلكين بحقوقهم وواجباتهم، كما أنها ستخصص بودكاست خاصا للتعاونيين وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية لطرح أفكارهم وإنجازاتهم من خلالها.

وأشار إلى أن القناة التي حصلت على ترخيص رسمي من قبل إدارة النشر الالكتروني بوزارة الاعلام ستعمل على إطلاق 3 برامج متنوعة، الأول خاص بالبودكاست، والثاني عبارة عن نشرة أخبار مفصلة، والثالث يتضمن تقارير ورسائل خارجية ولقاءات مع المستهلكين بشكل عام.

---

4 مديرين جدد في «البترول الوطنية»

أحمد مغربي

أصدرت شركة البترول الوطنية الكويتية تعميما أمس يقضي بترقية وتعيين 4 مديرين جدد في الشركة اعتبارا من اليوم الاثنين. وجاء في التعميم الصادر من قبل الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وضحة الخطيب، انه تم تعيين راكان حامد الفضالة مديرا لدائرة العلاقات العامة والإعلام، وتعيين حمود سيف الرشود مديرا لإدارة الصيانة في مصفاة ميناء عبدالله.

كما جاء في التعميم تعيين أسامة عباس الخضاري مديرا لإدارة ضمان الجودة في مصفاة ميناء عبدالله، وتعين شهلا عبداللطيف الخالد مديرة للدائرة التجارية.

183 مليون دينار مكاسب البورصة السوقية

شريف حمدي

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية بجلسة تعاملات أمس تقدر بـ 183 مليون دينار تشكل 0,4٪ من الإجمالي البالغ 40,876 مليار دينار مقارنة بـ 40,693 مليار دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي.

وارتفعت المؤشرات بشكل جماعي بواقع 0,4٪ للسوق الأول محققا 31,4 نقطة مكاسب ليصل إلى 7552 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,5٪ بإضافة 32,3 نقطة ليصل إلى 5749 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ بمكاسب 30,9 نقطة ليصل إلى 6917 نقطة.

فيما انخفضت السيولة بنحو 26٪ بمحصلة 31,8 مليون دينار تراجعا من 43,4 مليون دينار بجلسة الأربعاء الماضي نظرا لتعطل السوق يوم الخميس، كما تراجعت احجام التداول بنسبة 28٪ بكميات اسهم 164 مليون سهم مقابل 228 مليون سهم.

الذهب يسجل خسائر شهرية بنسبة 5٪ ويهبط إلى 1849 دولاراً للأونصة

سجلت أسعار الذهب خسائر شهرية بنسبة 5٪ لتهبط إلى مستوى 1849 دولارا للأونصة بنهاية تداولات يوم الجمعة الماضي.

وقال تقرير متخصص صادر عن شركة (دار السبائك) الكويتية، إن أسعار العقود الآجلة للذهب (تسليم شهر ديسمبر) انخفضت بنسبة 0,67٪ أي ما يعادل 12,5 دولارا للأونصة، وبذلك سجل الذهب خسائر أسبوعية وفصلية وشهرية وسط توقعات بتشديد السياسة النقدية من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي).

وأضاف التقرير أن من أهم أسباب انخفاض الذهب ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية في إطار مواجهة الضغوط التضخمية، إذ سجل مقياس التضخم الأميركي أقل زيادة شهرية منذ نوفمبر 2020.

وأوضح أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي الأميركي (باستثناء الغذاء والطاقة) ارتفع بنسبة 0,1٪ خلال شهر أغسطس الماضي، وهو أقل من التوقعات، مما أدى إلى عزوف المستثمرين لشراء الذهب كأداة تحوط ضد تقلبات الأسواق.

وذكر أن البنك المركزي الأميركي يستمر في الإدلاء بتصريحات تؤكد التزامه سياسة أكثر صرامة من جهة رفع أسعار الفائدة على الدولار، إذ قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز في تصريحات مؤخرا، إن سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة عند مستوى الذروة أو بالقرب منه «لكن تكاليف الاقتراض يجب أن تظل مرتفعة بعض الوقت للتأكد من التغلب على التضخم».

وأكد التقرير أن هذه التصريحات «تعني أننا بعيدون عن أي خفض لأسعار الفائدة»، مما يعني استمرار الضغوط على الذهب في ظل عدم وجود مؤشرات لضعف الاقتصاد الأميركي.

وعن السوق المحلي أفاد بأن سعر الغرام من عيار 24 بلغ 18,6 دينارا (نحو 57 دولاراً) أما عيار 22 فبلغ 17 دينارا (نحو 52 دولارا)، فيما أغلقت الفضة عند 265 دينارا (808 دولارات) للكيلوغرام.

القيمة السوقية المجمعة للأسهم الدولارية في لندن تساوي 2,9 تريليون دولار

بورصة لندن تقترب من استعادة عرش أكبر البورصات الأوروبية

بعد عام على فقدانها عرش أكبر بورصات الأسهم الأوروبية، تقترب سوق لندن للأوراق المالية من استعادة هذا اللقب من السوق الباريسية بعد التهدئة في ارتفاع الأسهم الفرنسية الفاخرة.

وبحسب أرقام «بلومبيرغ»، فإن القيمة السوقية المجمعة للأسهم الدولارية في الإدراجات البريطانية تساوي 2,9 تريليون دولار، مقابل تراجع قيمتها في البورصة الفرنسية من مستوى قياسي عند 3,5 تريليونات دولار العام الماضي إلى 2,93 تريليون دولار، بسبب ضبابية انتعاش الاقتصاد الصيني الذي يشكل السوق الرئيسية لهذه الأسهم.

أما في بريطانيا، فإن محللي كبرى البنوك العالمية يتوقعون انتعاشا للبورصة التي تأثرت لفترة طويلة بتداعيات «بريكست».

ويرى المحللون أن بوادر السيطرة على التضخم وبالتالي وقف ارتفاع الفائدة، إلى جانب ارتفاع أسعار أسهم الشركات النفطية التي تشكل ثقلا في المؤشر، هي عوامل تشجع عودة الرساميل إلى هذه السوق.